عام 2015 التي تؤكد منزلة روسيا الاتحادية كواحدة من القوى العظمى القيادية العالمية، وهو ما جعلها باحثة عن مكانتها المفقودة بالشراكة مع القوى الشرقية البازغة المتوافقة معها في بزوغ القطب الجديد القادر على صياغته وفق رؤى الدول دون تهميش بما يحقق مصالحها دون الاقصاء[44].

في حين ارتبطت البرازيل في التكتل لاهتمامها بزيادة التجارة بين بلدان الجنوب لاسيما الاقتصاديات النامية (الهند، جنوب افريقيا) كقناة تمويل بديلة، وتجمع سياسي وسيط بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة، وامريكا اللاتينية من جهة اخرى، فالبرازيل سعت للتحرك المستقل والمشترك لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم مكانتها كقائد اقليمي؛ لانها تعاني من شرعية منقوصة للقيادة بهذا الدور من قبل بعض القوى الثانوية في مجالها الحيوي المباشر فلجأت إلى تدعيم مكانتها في مجالها الحيوي عبر التعاون مع دول البريكس ذات الأثر البارز في السياسة الدولية[45].

اما جنوب افريقيا فانضمامها إلى التكتل هو استمرار لمؤتمر باندونغ التاريخي، أي التعاون بين الجنوب والجنوب ضد السيطرة الغربية بما يزيد من مكانتها لاسيما في البيئة الاستراتيجية الافريقية، كما سعت إلى استغلال تحولها من دولة منبوذة إلى دولة تحظى بالقبول والاحترام ولها نفوذ قوي على المستويين الاقليمي والعالمي التي ادركت ضرورة استغلال قوتها الناعمة الاقتصادية لتوسيع نطاق التجارة والاستثمارات الجنوب افريقية وتعميق التكامل مع دول بريكس[46].

وتسمى هذه القوى بقوى المراجعة التي تسعى إلى احداث تحول في النظام الدولي، وهذه القوى تسمى ايضا القوى الصاعدة، اذ تتطلب مسألة الصعود التحرير السياسي الشامل، والتطلع للداخل اكثر من الخارج لخلق سوق محلية لتأكيد السيادة الوطنية على الاقتصاد القومي، ويتطلب تحقيق السيادة الوطنية على الحياة الاقتصادية تطبيق سياسات تحمي الأمن الغذائي والسيادة الوطنية على الموارد والوصول إلى الموارد الخارجية وتتناقض مع اهداف طبقة الكومبرادور الراضين بنماذج النمو التي تلبي احتياجات المنظومة العالمية السائدة الليبرالية الدولية والامكانات التي تقدمها[47].

المحور الثالث: مقاومة بريكس للهيمنة الأمريكية

ان الدول المجتمعة في بريكس مجتمعة على نقاط اهمها هي: كسر نمط الاحتكار البشع الذي تمارسه الشركات الغربية، ووجود شريك تجاري يتعامل وفق مبدأ

(44) اندري غراتشيف، روسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة، في برتران بادي ودومينيك فيدال مشرفاً، اوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2016، ص300.

(45) علاء محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة بريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلي الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2018، ص ص94ـ95.

(46) صدفة محمد محمود، توظيف القوة الذكية في السياسات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص26، ص28.

(47) فاطمة أمحمدي، مصدر سبق ذكره، ص ص35ـ36.

رابح – رابح يختلف عن الشريك التجاري التقليدي المستغل الذي يفرض شروطه الخاصة، وجود فرص جديدة للاقتراض يمكن اللجوء اليها عند الضرورة بدلاً من المؤسسات المالية العالمية التقليدية المعروفة بشروطها التعجيزية المنهكة، جاهزية شركات هذه الدول للاستثمار وتنفيذ المشاريع في المجالات والمشاريع كافة بخلاف شركات الدول الغربية التي تتحفظ على تنفيذ المشاريع الحيوية[48].

أن تكتل بريكس يحاول اداء أدوار أكثر حيوية على المستوى الدولي عبر إنشاء مؤسسة دولية توازن المؤسسات الاقتصادية الحالية، لتحرير العالم من الهيمنة الأمريكية وقيودها؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على المؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية بشكل أساسي، سواء أكان من حيث إداراتها أم سياساتها أم توجيه عملية اتخاذ القرار فيها، اي أن النظام العالمي الحالي يعيش مرحلة تتسم بالفوضى السياسية والاقتصادية، وهو ما تسعى دول «بريكس» إلى إصلاحه وفق اربعة مبادئ رئيسة هي: الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف، وتعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم، والمنفعة المتبادلة بين الدول، ودعم مسارات التنمية الوطنية[49].

لا سيما وان النظام الليبرالي يعيش حالة من التقهقر نتيجة لعوامل عدة هي: سوء الاوضاع الاقتصادية، وبروز التيارات القومية والقبلية، والقيادات السياسية الضعيفة، واخذ العهد الجديد لتقنية الاتصالات بتنمية البعد القبلي بدلاً من اضعافه، وظهور ازمة ثقة بما يطلق عليه المشروع التنويري للنظام الليبرالي اي ترقية المبادئ العالمية لحقوق الانسان، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على النظام الذي قامت بإنشائه بدأت بالتراجع في ظل تساؤلهم عن جدوى تحملهم لمسؤوليات كبيرة وغير اعتيادية عبر الحروب التي خاضتها والازمات الاقتصادية التي واجهتها دون الاهتمام بمصالحهم الذاتية مقابل اخرين يستفيدون من ذلك، ما جعل الادارة الأمريكية السابقة برئاسة باراك اوباما تتبنى استراتيجية التراجع عن البعد الدولي بتقليص نطاق دورها ومصالحها الخارجية[50].

اذ ادت حروب جورج بوش الابن وقيادة الخلف لباراك اوباما إلى صعود التيار الشعبوي الذي يمثله دونالد ترامب رافعا شعاراً قومياً امريكا اولاً معبراً عن ما يحيط الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات، وهو ما اكده الباحث فريد زكريا قائلاً «لقد اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية امة مشحونة بالقلق من الارهابيين والدول المارقة ومن المسلمين والمكسيكيين ومن الشركات الاجنبية ومن التجارة

(48) احمد محمد عمر، موقع افريقيا في النظام الدولي: خطوة نحو العالمية والادوار الجديدة للقوى الافريقية الصاعدة انموذج نيجيريا وجنوب افريقيا، في علي بشار اغوان محرراً، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، دار اكاديميون للنش والتوزيع، عمان، 2019، ص513.

(49) احمد عبدالعظيم، رؤية بديلة: تكتل بريكس وارساء نظام عالمي جديد، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الدوحة، 2015/10/1، شبك المعلومات الدولية-انترنيت- https:// futureuae.com.

(50) روبرت كاجان، فوز ترامب أفول النظام الليبرالي، ترجمة سيف عباس حسين، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد،العدد14، 2017، ص119.

الحرة ومن المهاجرين ومن المنظمات الدولية وهي اقوى امة في التاريخ تجد نفسها محاطة بقوى خارجة عن سيطرتها»[51].

وادت سياسات دونالد ترامب نتائج عده هي: **اولاً:** تراجع اهمية القيم الليبرالية المرتبطة بنظرية السيطرة الاستراتيجية الأمريكية الحديثة الا وهي العولمة ما يسهم إلى المزيد من التوترات والصراعات بين الدول ليشكل عائقاً امام التعاون الدولي في القضايا العالمية، **ثانياً:** تراجع الدور القيادي لها لعدد من القضايا الدولية لاسيما المتعلقة بالبيئة وتحرير التجارة، **ثالثاً:** سعي الدول المنافسة إلى ملء فراغ القادة في القضايا الدولية التي اضحت هي رافعة شعار السيطرة الاستراتيجية الامريكي العولمة وتحرير التجارة العالمية ليؤسس لنظام تعددي الاقطاب، **رابعاً:** سعي حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى احياء بعض الافكار بخصوص التعاون الاقليمي مع القوى الصاعدة في تكتل بريكس بدون الولايات المتحدة الأمريكية، **خامساً:** التحول في بؤرة الاهتمام والتفاعلات من المستوى العالمي إلى مستوى النظام الاقليمي وفتح الباب امام القوى الاقليمية لملء فراغ القيادة الأمريكية ويصبح التحليل الاقليمي اكثر اهمية من التحليل الدولي لاسيما دول تكتل بريكس موزعة بمناطق اقليمية مهمة[52].

وتهدد خطط وسياسات الادارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب تفجير نظام التجارة الدولية الذي تم تشدينه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لاسيما وان نظرية التجارة الدولية قضت ردحاً طويلاً من الزمن لتعزيز نماذجها من الدعوة لتحرير التجارة بعدها مدخلاً لزيادة الرفاهية في جميع البلدان والسماح لانتقال عناصر الانتاج، لكنها واجهت صعوبات على المستوى النظري والعملي؛ نتيجة القيود المفروضة على التجارة وعلى وجه الخصوص حرية عنصر العمل اذ كانت الدول القوية تضغط من اجل ان تفتح الدول النامية اسواقها امام الانتقال الحر لرأس المال واليوم تعود إلى مبدأ الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية[53]

ان النمو في الاسواق الصاعدة ينشئ تحدياً فريداً يمكن ان يتخطى الولايات المتحدة الأمريكية وبصعود بقية القوى الاخرى مستقبلاً يخلق عالماً معقداً، في ظل تضاعف اعداد الدول العالمية اي زيادة عدد المفاوضين حول الطاولة ما يغذي الفوضى في البيئة الدولية الاقتصادية، ويمكن لتجمعات اقتصادية تقودها القوى الكبرى تساعد في زيادة الانحدار النسبي للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها ستكون قادرة على مواجهة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية وخير دليل على ذلك هو الازمة المالية العالمية رغم ان مجموعة العشرين عملت على الحد من جماح

(51) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قوة المال وفرط القوة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد144، 2017، ص20.

(52) لمزيد من التفاصيل ينظر: ابو بكر الدسوقي، امريكا الترامبية: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص ص82ـ83؛ محمد كمال، مصدر سبق ذكره، ص89

(53) لمزيد من التفاصيل ينظر: مجدي صبحي، الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد208، 2017، ص ص6ـ8.

الحمائية الاقتصادية الا ان مقايضة الدولار بين المصارف المركزية عبر شبكة من الاتفاقات غير الرسمية للاحتياطي الفيدرالي الامريكي اثبت نجاحه واستطاعت قيادة الازمة بحزم[54].

لذلك تشير وثيقة الامن القومي لإدارة دونالد ترامب إلى عودة المنافسة بين القوى العظمى فإنها تشير صراحة إلى الصين وروسيا الاتحادية اللتان تسعيان إلى مراجعة النظام الدولي وصياغته وفقاً لمصالحهم القومية لتأكيد نفوذهما اقليمياً وعالمياً عبر استخدام القوة الاقتصادية لتشكيل النظام الدولي المعارض لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها التي نشرتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتشير الوثيقة انهما تحاولان تقويض الامن والازدهار الامريكي والسعي لجعل الاقتصادات اقل حرية واقل عدالة، على عد ان الولايات المتحدة الأمريكية هي رمز الحرية الاقتصادية، وان الصين وروسيا الاتحادية تستهدفان العالم النامي باستثماراتهما في البنية التحتية في مناطق العالم المختلفة لأجل اكتساب النفوذ والمزايا التنافسية[55].

فظلت الصين وروسيا الاتحادية لاسيما في بداية القرن الحادي والعشرين تبحثان كل ما من شأنه التخلص من المحاصرة الأمريكية، وتقيد حركتهما أو الزامهما للعمل عبر بوابة المشاركة الناقصة في ادارة النظام العالمي، لذلك تسعى للإحاطة الاستراتيجية بصورة منفردة أو جماعية للتخلص من الاحتواء الامريكي، فدشنت مجموعة بريكس مؤسستين هما: بنك التنمية لمجموعة بريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية براس مال مدعوم من قبل قوى التكتل الهدف المعلن استكمالاً للجهود الدولية المتعددة الاطراف لدعم النمو والتنمية على المستوى العالمي والحد من انتاج التخلف الذي تقوده المؤسسات الاقتصادية العالمية، لكن الهدف الخفي هو التوافق امنياً وعسكرياً واقتصاداً وسياسياً لوضع حد لتحركات الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي[56].

والهدف من انشاء هذه المؤسسات يتمثل في تجسيد اطار عمل لتحقيق التنمية في العلاقات البينية، واقامة نظام احتياطي يحمي الدول الاعضاء من تقلبات الاقتصاد العالمي، ومنصة لرؤية اداء التكتل في مقدمتها القضاء على الفقر في العالم في ظل تزايد اثار الفقر نتيجة شروط التعجيزية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي العالمية ادوات القوى الغربية عبر السياسات الاستثمارية والائتمانية وتقديم القروض بفوائد مناسبة وعدم التدخل في سياسات الدول السيادية، والتعامل مع بنوك التنمية الاقليمية لتشجيع فاعلية العمل الجماعي[57].

(54) لمزيد من التفاصيل ينظر: جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الامريكي، ترجمة محمد ابراهيم العبدالله، دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2016، ص ص93ـ94.

(55) محمد كمال، ترامب ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص ص88ـ89.

(56) عبد علي كاظم، المواجهة في قلب الارض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية، دار روافد للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص ص165ـ 166.

(57) فاطمة أمحمدي، مصدر سبق ذكره، ص ص40ـ41.

وتعمل دول التكتل على اصلاح النظام النقدي الدولي لمزاحمة العملة الدولية الرئيسة التي سيطرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في ظل ملاحظة خبراء صندوق النقد الدولي ان كل عملة معتمدة دولياً تكاد تكون عملة مسيطرة ذات وزن جيوسياسي تمتد حول الدولة صاحبة العملة، فاصبح النظام النقدي الدولي من نظام ثنائي القطبية – الدولار واليورو- إلى نظام ثلاثي القطبية بعد اعتماد اليوان، لاسيما بعد نفوذ اليوان كعملة تسوية مبادلات وعملة احتياطي في مجموعة دول البريكس وجنوب شرق آسيا جعله يستحوذ على 30 %، الامر الذي خفض حصة الدولار من الناتج العالمي إلى 40 % بدلاً من 60 %، واليورو 20 %، والعملات الاخرى 10 %[58].

وكما يعد البريكس تطويق للولايات المتحدة الأمريكية في حديقتها الخلفية -امريكا اللاتينية - وهو ما عبر عنه رئيس الاورغواي السابق خوسيه موخيكا قائلاً «وجود روسيا الاتحادية والصين يعد طريقاً جديداً يعكس اهمية المنطقة، وربما يبدأ العالم في تقييمنا بصورة افضل» في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الروسية والصينية في تتلك المنطقة، لاسيما وان البرازيل سعت لتقوية سياستها الخارجية وجعلت من الدبلوماسية عنصراً في تنميتها الاقتصادية بما يعزز تعدد الاقطاب وديمقرطة المؤسسات الدولية لرفع التحديات المطروحة[59].

اذ ان للصين رؤية مستقبلية عبر تكتل بريكس في ضوء تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي الحالي، لذلك عكفت على تعزيز وجود هذا التكتل والتنسيق والتوافق بين دوله في الحديقة الخلفية لولايات المتحدة الأمريكية – امريكا اللاتينية- مقابل تزايد النفوذ الامريكي في آسيا ومنع الاضرار بمصالح قوى بريكس في مناطق المجالات الحيوية المباشرة وغير المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ترجمة النفوذ الاقتصادي لهذا التكتل إلى نفوذ سياسي تستفيد منه في القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدمها لاستمرارية سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي دون منافس[60].

وتجربة دول بريكس في بناء النظام الاقتصادي العالمي اخذت بالتحول وتبنيها دول اخرى لإعادة البناء الهيكلي لاقتصاداتها وتفاعلاته المفتوحة مع العالم على اساس معادلة تحقق تقدماً متصلاً في بناء محركات القوة الداخلية، وتحويلها من مجرد قوة داخلية إلى محركات قوى اقليمية وعالمية عبر تأميم ومصادرة رؤوس الاموال الاجنبية ثم الانقلاب المفاجئ لها طلباً لزيادة رؤوس الاموال الاجنبية والانفتاح الاقتصادي ومن ثم تحرير اسواقها من كل السياسات التي تعمل بها خلال النصف الثاني من القرن العشرين[61].

(58) ابراهيم نوار، معضلات هيكلية: اصلاح النظام النقدي العالمي أم انشاء آخر جديد؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص ص149ـ150.

(59) نقلاً عن نسيب شمس، مصدر سبق ذكره، ص20.

(60) لمزيد من التفاصيل ينظر: صدفة محمد محمود، رهانات متضادة: كيف امتدت حرب التجارة بين بكين وواشنطن إلى امريكا اللاتينية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 2019/9/10، شبكة المعلومات الدولية- انترنيت-https://futureuae.com.

(61) نوار ابراهيم، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد216، 2019، ص67.

وفي مقالة بعنوان مستقبل النظام العالمي الليبرالي لمجلة افورن افريس في حزيزان عام 2011، يشير الباحث ج. جون ايكنبري إلى قدرة النظام العالمي الحالي بالاستمرار لكن ليس بصبغة امريكية أو غربية، وان بدأ كذلك لظروف تاريخية فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية ولكنه ذو صفات ليبرالية- رأسمالية في ظل التراجع الامريكي بينما ابعاده الليبرالية - الرأسمالية مستمرة في ظل ملء فراغ القوة للقوى الصاعدة في تكتل بريكس التي لديها دافع التفاعل مع هذا النظام الذي يخدم مصالحها، لاسيما وان طريق الحداثة لهذا التكتل يمر عبر النظام القائم؛ لكونه يوفر ادوات التقدم السياسية والاقتصادية، وهم يحاولون العمل داخل النظام وخارجيه لانتزاع السيطرة القيادية على النظام الدولي[62]، ففي ظل عصر الاضطراب يجد العالم نفسه امام تحديات واستمرار العمل وفقاً للأنظمة والمعايير السابقة ويحمل في طياته الفشل في ظل احتواء العالم لقوى الخير والشر، لذا فأن مواجهة التحديات يتطلب الدخول في صراعات ومعارك للدفاع عن قيم بعينها والانتصار لها وازاحة اخرى[63].

(62) كارن ابو الخير، تحولات القوة في عالم بلا اقطاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد185، 2011، ص164.

(63) نوار ابراهيم، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره، مصدر سبق ذكره، ص57.

وتناول تقرير مؤتمر ميونخ للأمن في دورته 54 القضايا الأمنية الرئيسة من ضمنها ازمات النظام الليبرالي في ظل التزايد المستمر لعدم المساواة وركود اقتصادي وازمات مالية، ما اوجد الخصوم -تكتل بريكس- فرصة استراتيجية لتهديد النظام الليبرالي لتشكيل نظام ما بعد الغربي لاسيما في ظل تقديم الصين أنموذجاً جذاباً للدول الاخرى يجمع ما بين القيادة الاوتوقراطية والرأسمالية كبديل للأنموذج الغربي[64].

(64) عمرو عبد العاطي، مأزق النظام الدولي الليبرالي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص ص274ـ275.

كما قامت الدول القوية وغير القانعة -الصين وروسيا الاتحادية- بتزعم منظومة بريكس بالاتفاق فيما بينها على التمدد في مناطق الفراغ الاستراتيجي والنفوذ السياسي بعد تزايد الخطر الموجه اليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء المعضلة الاقتصادية وللحد من انتشارها الاقتصادي على مستوى الاقاليم المكونة للنظام الدولي، لاسيما مع روسيا الاتحادية مستغلين التهديدات التي تواجه اقتصادها مع تراجع اسعار النفط وفرض العقوبات عليها بعد ضم شبه جزيرة القرم،[65].

(65) احمد حسن، روسيا والصين في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص ص199ـ201.

ويتردى العالم في المرحلة الراهنة إلى حالة من القلق والخوف بين اطرافه أو من المستقبل نتيجة ثورة الاتصالات إلى الثورة البيوتكنولوجية التي ولدت عالم مختلف عما سبق واسهمت في احداث تحولات نوعية في الاقتصاد العالمي، فالعولمة اصبحت تواجه تهديدات بعد ان كانت هي التحدي في نهاية الثمانينيات من القرن

العشرين للاقتصاديات الاضعف والاصغر اضحت اليوم تحدياً للاقتصاد الاكبر في العالم وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فنلاحظ النزاعات التجارية الأمريكية – الأوروبية، والأمريكية –الصينية، والأمريكية- الروسية، والأمريكية- التركية الأمريكية –الايرانية، والأمريكية- المكسيكية، والأمريكية – امريكا الشمالية، والأمريكية المحيط الهادئ[66].

وتبعاً لما تقدم يعد تكتل بريكس أنموذجاً لتجمع اقتصادي معبراً عن الدول النامية وتطلعاتها وحفظ مواقعها في النظام الدولي وعدم التهميش؛ كون الدول الداخلة فيها كانت تعاني من سياسات القوة المهيمنة على النظام الدولي، وهو يدافع عن تصور اقرب للانسجام في منظمة التجارة العالمية لتنويع الفاعلية الدولية في ظل المؤشرات التي تحمله دول التجمع، ومن سمات هذا التجمع انه يخضع في مصادر قوته لارتباطاته وتبعيته للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته العالمية، لذلك لايسعى إلى قلبها جذرياً بل تغييرها بما يناسب مصالحه البرغماتية[67].

وهو تحالف دفاعي اكثر منه هو هجومي في ظل ان اعضاءه يطالبون احترام استقلال جميع الدول وسيادتها ووحدتها الاقليمية، ليس لديهم اية مشكلة تنافس جماعي للهيمنة الأمريكية لكنهم لايريدون الصراع أو الاستيعاب على الرغم من خطابات بريكس تتضمن افكار حول النظام والحكم التي لاتتناسب في بعض جوانبها النظام الدولي الليبرالي[68].

ومن المشاكل التي تواجهها بريكس مدى استعداد هذا التكتل أو قدرته على تحويل قواها الاقتصادية المدمجة إلى قوة جيوسياسية، فضلاً عن افتقارها إلى الموقف الاستراتيجي وعمق التحدي مع القيادة الأمريكية او ترسيخ نظام عالمي جديد، وعلى الرغم من ان الاتحاد الاوربي عد بريكس مؤشر على توازن القوى المتغير لكنه لم يتفاوض مع المنظومة بصورة حقيقية، اذ يمكن لهذا التكتل ان يتجه نحو النظام القائم وان يضع بديلاً يتعايش مع النظام السائد لاسيما وان ارتفاع آسيا يعتمد على العولمة الليبرالية الجديد ولكنه يتجلى خارج الانموذج الليبرالي الجديد[69].

ان هذه القوى الاقليمية لها في مناطقها الحيوية المباشرة الدور الاكبر في النظام العالمي؛ لكونها جزء من جهة أو اقليم محدد جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وايدلوجياً، تتطلع إلى الهيمنة في الاقليم التي تقع فيه، وتؤثر في رسم الملامح الجيوبوليتيكية والايدلوجية في القرن الحادي والعشرين، وتؤثر فعلياً في اجندة الاقليم الأمنية، وصولاً إلى عالم متعدد الاقطاب تشارك عبره في قيادة النظام الدولي[70].

(66) وحيد عبدالمجيد، اختبار الركائز: فرص الحرب التجارية في عالم مضطرب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد214، 2018، ص132.

(67) حسن مصدق، البريكس تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، صحيفة العرب اليومية، لندن، العدد9928، 2015، ص6.

(68) علاء محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص117.

(69) المصدر نفسه، ص114

(70) ياسر عبدالحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية: الرهان الاميركي الروسي في عالم متغير، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2016، ص91.

الخاتمــة

سار تكتل بريكس منذ تأسيسيه بدفع من القوى التعديلية والمراجعة للنظام الدولي باتجاه خطوات تعديل الاسس والقواعد التي قام عليها النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، مستفيد من الافتراضات النظرية التي انطلقت منها القوى المنشأة لهذا النظام من حيث مركزية الدولة في النظام الدولي وسعيها بصورة مستمرة إلى القوة للحفاظ على الوضع القائم ومعالجة المعضلة الأمنية التي تضعها ضمن اولوياتها للتحديث المستمر لقوتها الفعلية لمنع ظهور أية قوى منافسة في البيئة الاستراتيجية الاقليمية أو العالمية، فضلاً عن اهمية التجمعات والمؤسسات الاقليمية والدولية والعابرة للإقليمية في اظهار القوة والتعبير عنها بصورة ناعمة تلافياً للتصادم الصلب الذي يمكن ان يشل قدرتهم وارتفاع تكاليفها عبر جعل التكتل ينطلق من منطلق اقتصادي لكنه متوافق امنياً واستراتيجياً وسياسياً حول تطويق الولايات المتحدة الأمريكية في البيئات الاستراتيجية التي تتواجد بها هذه القوى ولكن بصورة مؤسسية لتجميع القوة وليس المجابهة المنفردة، فضلاً عن تنسيق العلاقات والسياسات مع باقي المؤسسات الدولية أو اتجاه القضايا العالمية في النظام الدولي كنوع من التوافق الدولي بين القوى التعديلية. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي:

1 - القوة الاقتصادية هي المرتكز الرئيس للانطلاق نحو المرتكزات الاخرى العسكرية والسياسية والتكنولوجية، واساس انتشار القوة بعد الحرب الباردة.

2 - ينطلق تكتل بريكس وفق نظرية التحوط الاستراتيجي التعاون مع الخصم المهدد لأمنهم القومي وتطلعاتهم المشروعة للمشاركة في القيادة العالمية، وفي الوقت نفسه التعاون فيما بين اعضاء التكتل للحد من قدرات الخصم واضعاف نفوذه عالمياً.

3 - التكتل يعبر عن حالة من التوازن الناعم في ظل عدم القدرة إلى التوصل إلى التحالفات الصلبة بين قواه الفاعلة لموازنة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية.

4 - تكتل بريكس تكتل واقعي- ليبرالي يجمع بين ثناياه قوى ساعية لمعالجة المعضلة الأمنية وتحقيق توازن القوى عبر الإنفاق العسكري والتحالفات والشراكات والتكتلات الاستراتيجية لمواجهة قوة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

5 - تكتل بريكس استفاد من النظام الليبرالي – الرأسمالي المنشئ بعد الحرب العالمية الثانية بصورة ايجابية فيما يخص السلام لصعود هذه القوى دون اعتراض القوى المسيطرة، وفي الوقت نفسه اصلاح الاختلالات التي رافقت تطبيق النظام لاسيما بعد الازمة المالية العالمية لعام 2008.

6 - بيان عيوب النظام القائم التي اصبحت قواه الفاعلة تحاربه عبر الحروب الاقتصادية والعقوبات والانسحاب من اتفاقيات التجارة الحرة واظهار الحمائية التي تزداد يوما بعد يوم والاتجاه نحو العزلة ومن ثم تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

الحركات الإنفصالية في أوروبا: الدوافع والنتائج

م. م. غفران يونس هادي
باحثة واكاديمية من العراق

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

المقدمــة

إزداد زخم الدعوات الانفصالية في أوروبا، منذ الأزمة المالية، بداية من 2008 وإلى الآن. وعلا صوت المطالبين بالاستقلال عن دولهم في أوربا مع سياسات التقشّف التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأكثر تأثرًا بالأزمة المالية.

ويرى البعض ان الازمة المالية يضاف لها العامل القومي هي من غذت دعوات الانفصال ففي اسكتلندا طالب الحزب الوطني الاسكتلندي بالحكم الذاتي الكامل رغم وجود برلمان خاص باسكتلندا مطالب الحزب دفعت لندن للموافقة على تنظيم استفتاء مستقل لكن الاسكتلنديين صوتوا بأغلبيتهم ضد الانفصال. إلا أن نتائج البريكست البريطاني عام 2016، وما تبعه من مطالبة بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، أثار النزاع مجدداً بين إسكتلندا الراغبة بالبقاء في الاتحاد الأوروبي وبين بقية المناطق البريطانية الراغبة بالانفصال. وهناك توجه في الإقليم لإجراء استفتاء ثان لتحديد مصير الروابط المستقبلية.

وفي منطقة الباسك في إسبانيا الذي يتمتع بمجلس نيابي خاص به وتتكفل مؤسساته المحلية بتحصيل الضرائب الأساسية، ويحظى بدرجة عالية من الاستقلالية الذاتيةِ تسمحُ له بالحكم الا أن دعوات الانفصال عن أسبانيا مستمرة، وتعود جذور الحركة الانفصالية الباسكية إلى عام 1893 حيث بدأ القادة في أقليم الباسك بتنمية المشاعر القومية الباسكية المرتبطة بالاحاسيس الدينية العميقة والمدعمة بالتميز العرقي المتعصب والاستقلال عن بقية الشعوب الأوروبية وخاصة «الفرنسي والاسباني

«وشكلت على هذا الاساس أول خلية أنفصالية وسميت الحزب القومي الباسكي تحت شعار «شعب أوربي متميز يتكلم لغة أوربية مختلفة».

المبحث الأول : أقليم الباسك

تدير دولة الباسك الأسبانية الإيرادات الضريبية من تلقاء نفسها وتدفع مبلغا صغيرا فقط إلى مدريد. لكن إقليم الباسك الإسباني أضعف اقتصاديا من كاتالونيا. وعلى الرغم من أن القومية الباسكية ولغة الباسك قد قمعت أيضا تحت حكم ديكتاتورية فرانكو، إلا أن أقلية صغيرة من القوميين الباسكيين تنشط في أنحاء الإقليم. وقد قتلت منظمة ايتا الباسكية اكثر من 800 شخص على مدار 50 عاما لبلوغ هدف انفصالها عن مدريد. وفي عام 2011، تعهدت منظمة إيتا بالتخلي عن العنف.[1]

(1) https://www. sasapost. com/ europe ـ disintegrate

يتطلع العديد من الكاتالونيين أيضا إلى منطقة الباسك في إسبانيا، إذ أن الحكومة المركزية في مدريد تجمع ضرائب من مختلف المناطق الإسبانية وتقوم بتوزيعها على المناطق الإسبانية الأخرى، باستثناء إقليم الباسك. ويتمتع إقليم الباسك بمجلس نيابي خاص به وتتكفل مؤسساته المحلية بتحصيل الضرائب الأساسية، ويحظى بدرجة عالية من الاستقلالية الذاتيةِ تسمحُ له بالحكم والإدارة المباشرين في مجالاتٍ مثل: المالية وتحصيل الضرائب والصناعة وتنشيط الاقتصاد والبحوث والمستحدثات والنقل والإسكان والبيئة والتعليم والصحة والأمن العام.[2]

(2) https://www.dw.com/ar/ %D9 %84 %D9 %8A %D8 %B3 %D8 %AA_ %D9 %83 %D8 %A7 %D8 %AA %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D9 %86 %D9 %8A %D8 %A7_ %D9 %81 %D8 %AD %D8 %B3 %D8 %A8 ـ %D9 % 85 % D9 %86_ %D 8 %AA %D8 %B7 %D8 %A 7 %D9 %84 %D8 %A8_ %D8 %A8 %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A7 %D8 %B3 %D8 % AA %D9 %82 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %84 ـ %D9 %81 %D9 % 8A ـ %D8 % A3 %D9 %88 %D8 %B1 %D9 %88 %D 8 %A8 %D8 %A7/a_40783298

تدير دولة الباسك الأسبانية الإيرادات الضريبية من تلقاء نفسها وتدفع مبلغا صغيرا فقط إلى مدريد. لكن إقليم الباسك الإسباني أضعف اقتصاديا من كاتالونيا. وعلى الرغم من أن القومية الباسكية ولغة الباسك قد قمعت أيضا تحت حكم ديكتاتورية فرانكو، إلا أن أقلية صغيرة من القوميين الباسكيين تنشط في أنحاء الإقليم.

تعد منظمة أيتا ETA والتي تعني (Basque fatherland and liberty) (الباسك أرض الوطن والحرية)، احد ابرز التنظيمات الانفصالية في غرب أوربا والتي تنادي بأستقلال أقليم الباسك والذي يقع في الجزء الجنوبي من فرنسا الشمالي من أسبانيا مستخدمه العنف كوسيلة للضغط على الحكومة الاسبانية لتحقيق مطالب الانفصال، أيتا تعتبر السكان في أقليم الباسك أمة مستقلة ذات دعائم قومية ذاتية تختلف عن ما يحيطها من الشعوب الأوروبية، وغالبا ما شكلت الاراضي الباسكية الفرنسية عمقا استراتيجيا في غاية الاهمية بالنسبة لمجندي ايتا العاملين في أسبانيا، وكانت الاراضي الفرنسية حتى أعوام مضت تشكل قاعدة متينة يكمن فيها المجندون ويهربون اليها وتجمع فيها مخازن الاسلحة.[3]

(3) https://www.dw.com/ar / % D9 %84 % D9 % 8A %D8 %B3 % D8 %AA_ %D9 % 83 %D8 %A7 %D8 %AA %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %88 %D9 % 86 %D9 %8A %D 8 %A7 ـ %D9 %81 %D8 %AD %D8 % B3 %D8 %A8_ %D9 %85 % D9 % 86_ %D8 %AA %D8 %B7 %D8 %A7 %D9 %84 %D 8 %A8_ %D8 %A8 %D8 %A7 %D9 %84 % D8 %A7 %D8 %B3 %D8 %AA %D9 %82 % D9 %84 %D8 %A7 %D9 %84_ %D9 %81 %D9 %8A_ %D8 %A 3 %D9 %88 %D8 %B 1 %D9 % 88 % D8 %A 8 %D8 %A7/ a_407 83298

فما هو أمتداد أقليم الباسك الذي تطالب به ايتا وماهي جذور هذه الحركة؟

يقع اقليم الباسك الذي يطالب به الاستقلاليون القوميون من أبناء الشعب الباسكي في أراضي دولتين أوربيتين هما فرنسا وأسبانيا ويطل جزء منه على البحر الكانتابري مدخل المحيط الاطلسي ويتشكل من عدة مناطق هي نابارا،غيبوثكا، بيتكاجا وأقليم الباسك الفرنسي الذي يقع ضمن الحدود الفرنسية. وتبلغ مساحة أقليم الباسك ما يقارب 18 الف كم2 وعدد سكانه 3 مليون مواطن من أصل مجموع الشعب الاسباني البالغ 39 مليون ويتحدث اللغة الباسكية، أما توزيع السكان في الاقليم يكون على ثلاثة مناطق الاولى يمثل الباسكيون فيها نحو 80 % من أجمالي السكان والثانية هي منطقة نايازا الواقعة في الجنوب وأكثرية سكانها من الاسبان وليس الباسكييتن، اما المنطقة الثالثة التي تقع في الجنوب الغربي من فرنسا وتحديدا شمالي مدينة سان سيباستيان لا يمثل الباسكيون فيها سوى 10% من سكانها.

وتعد جذور الحركة الانفصالية الباسكية إلى عام 1893 حيث بدأ القادة في أقليم الباسك بتنمية المشاعر القومية الباسكية المرتبطة بالاحاسيس الدينية العميقة والمدعمة بالتميز العرقي المتعصب والاستقلال عن بقية الشعوب الأوروبية وخاصة «الفرنسي والاسباني» وشكلت على هذا الاساس أول خلية أنفصالية وسميت الحزب القومي الباسكي تحت شعار «شعب أوربي متميز يتكلم لغة أوربية مختلفة» وقام الاخصائيون في علم الاجتماع وعلوم التاريخ بوضع الموسوعات المختصة بتاريخ الباسك وترسيخ الفلكلور الباسكي وحفظ التراث إلى درجة المحافظة حتى على الاناشيد والاغاني الشعبية وحتى ترانيم المواليد في المهد بالغوا في التشديد على نقلها من جيل إلى أخر، كما نشطت حركة التأليف الموسيقي والادبي باللغة الباسكية.[4]

وعندما قامت الجمهورية الاسبانية الثانية، شكل الباسك أول مقاطعة مستقلة بأنتخابات محلية عام 1936 وذلك قبيل أندلاع الحرب الاهلية التي أشتعلت بين اليمين واليسار في أسبانيا، وكانت القوى اليسارية وعلى رأسها الحزب الشيوعي قد أستطاعت الاعلان عن الجمهورية الثانية في أسبانيا ومنحت الانفصاليين الحكم الذاتي، فلما قاد فرانكو حملة العنيفة لأعادة اليمين إلى الحكم ففرض عليهم الحصار وتم أعتقال وتعذيب العديد منهم، وكانت اللغة الباسكية محضورة في تلك الفترة الامر الذي ساعد على ولادة تيار جديد من الشعـور القومي الانفصالي الذي بدأ ياخذ شكلا خاصا منذ عام 1960 حيث تبلوت الفكرة لأول مرة كحركة طلابية معارضة للجنرال فرانكوا وأعلنت أيتا (ETA) عن نفسها (منظمة الباسك الانفصالية)

(4) https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D8%AD%D8%A A%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA_% D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81%D 8%A 9_%D8%B6%D8%AF_% D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%8 1_%D9%88%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D 8 % A8_% D8%A7%D9%86%D 9 % 81%D8% B5 % D8%A7%D 9 % 84 % D9%8A%D8 % A9/a_16263241

متعمدة على دعائم أساسية ثقافية ولغوية وعرقية وقامت منظمة ايتا بتنفيذ أول عملية أغتيال في عام 1968 لواحد من كبار رجال الدولة تبعتها سلسلة من عمليات الاغتيال والتفجير والاختطاف. الامر الذي يجعلنا أن نتطرق إلى التركيب الداخلي لمنظمة ايتا والوسائل التي استخدمتها للضغط على الحكومة الاسبانية ؟

فما هو التركيب الداخلي لمنظمة ايتا وماهي الوسائل التي أستخدمتها لتحقيق مطالبها؟

ينقسم الجهار العام لمنظمة ايتا إلى ثلاثة اقسام هي :

1 - المؤسسة السياسية القانونية المتمثلة بالجناح السياسي والذي يتشكل من أعضاء الحزب المسمى (باتا سونا) وهذا الحزب ممثل بأربعة اعضاء في مجلس الشعب الاسباني وتصدر عنه صحيفة رسمية.

2 - المؤسسة التقنية وهي تختص بتوزيع المجندين وايوائهم وتزويدهم بالاوراق المزوره اللازمه وأعدادهم الحركتي النفسي ويتواجد هذا الجهاز في الاراض الفرنسية.

3 - المؤسسة العسكرية التنفيذية وهي التي تعمل على أعداد العناصر الفاعلة في المنظمة وتجهيز هؤلاء عسكريا ومن ثم تزويدهم بالخرائط والخطط والاسلحة اللازمة.

وتحتاج هذه المؤسسات التي تعتبر عالية التجهيز إلى دخل مادي واسع ويعتبر أهم مصدر من مصادر دخل ايتا هو عمليات الاختطاف ودفع ما يسمى (الجزية الثورية) وتمتد فترات أحتجاز المختطفين لدى أيتا إلى اكثر من عام احيانا وتسجن ايتا هؤلاء الاشخاص في قبور تحت الارض وفي عزلة تامة عن الحياة ولم تستطع قوى الامن الفرنسية ولا الاسبانية العثور وبالتالي الافراج الا عن أثنين فقط من المختطفين خلال 30 عاما.

كما يرى البعض بأن ايتا تتلقى الدعم من بعض دول امريكا اللاتينية التي يهمها الضغط على السياسية الأوروبية من خلال الضغط على السياسية الاسبانية، كما يرى بعض المراقبين ان ايتا تتلقى مساعدات كبيرة من الحكومات الاسبانية ذاتها لتوقف عملياتها خلال مدة من الزمن كما حدث اثتناء مباريات كأس كرة القدم عام 1984 أو اثناء معرض اشبيلة الدولي عام 1992.

يسعى الانفصاليون الباسكيون إلى استقلال» أرض الناطقين بالاوسكيرا» وينسب إلى هذه المنظمة مقتل 819 شخصا خلال أربعين عام في حربها من أجل الاستقلال ففي عام 1980 قامت المنظمة بعملية أغيتال 92 وفي عام 2000 نفذت عملية أغتيال 23 شخص وفي 2001 قامت باغتيال 51 وفي عام 2002 نفذت 5 عمليات أغتيال اما في عام 2003 فقامت المنظمة بأغتيال 3 اشخاص .ولم تكتفي منظمة ايتا بعمليات الاغتيال التي شملت رجال شرطة وعدد من الشخصيات الحكومية بل نفذت العديد من عمليات التفجير فقد شنت في عام 2006 هجوما على مطار مدريد، كما تمكنت الحكومة الاسبانية من أحباط محاولة دبرتها المنظمة للهجوم على قمة الاتحاد الاوربي في مارس من عام 2002 وقد كلفت العمليات المسلحة التي نفذتها منظمة ايتا الحكومة الاسبانية 11 بليون دولار للفترة من 1994 لغاية 2003.

الا أن الحكومة الاسبانية وبالتعاون مع الحكومة الفرنسية وجهت عدة ضربات لمنظمة ايتا ففي العام 2004 أذ أعتقلت 26 شخص بينهم أكبر زعماء المنظمة وهم (مايكل البثو) و(ماري سول) المتوطة شخصيا بـ14 عملية اغتيال، ولعل مساهمة الحكومة الفرنسية في مجال القضاء على هذه الحركة يعود المخاوف الفرنسية من الانفصاليون الباسك الذين يطالبون بقسم من الاراضي الفرنسية كامتداد لأقليمهم كما ان فرنسا تريد من اسبانيا مساعدتها في تطويق حركة المسلحين الاسلاميين وضبط نشاطاتهم لكي لاتشكل هذه عمقاً معنوياً لتلك المتواجدة في الاراضي الفرنسية.

مع وصول اليمين إلى الحكم في اسبانيا أصبحت أسبانيا أمة متعددة القوميات ومتعددة اللغات فقد منحت الاقاليم المختلفة حكما ذاتيا وبدات شخصيات هذه الاقاليم بالتبلور إلى درجة شعور كل واحدة منها بأنها أمة مستقلة، وفقا لذلك فأن أقليم الباسك وفقاً للدستور الاسباني ومنذ عام 1978 يتمتع بحكم ذاتي إذ ينص الدستور الاسباني من حق الاقاليم السبعة عشر التي تشتمل عليها أسبانيا في أدارة نفسها ذاتيا عبر حكومات محلية تخضع مباشرة للحكومة المركزية في مدريد كما يكون من حق الاقاليم (الباسك وكاتالونيا وبلانسية) استعمال اللغة المحلية واحترام تقاليدها وأعرافها الخاصة.

وعليه فالاقليم الباسك برلمان خاص ويتمتع الاقليم بسلطات لأدارة شؤون الاقليم في مجال التعليم والصحة، ورغم السلطات التي يتمتع بها الاقليم إلا ان الرغبة في الحصول على الاستقلال الكامل بقيت ولفترات طويلة الهدف الذي يسعى الانفصاليون اليه لا سيما مع احتفاظ ايتا بالجناح العسكري الفعال، اما الخارطة

السياسية للاقليم فتتوزع بين ثلاثة احزاب فاعلة الحزب الوطني الباسكي الذي يستنكر العنف إلا أن هذا الحزب لا يخفي ميوله الانفصالية، الحزب الشعبي ثم الحزب الاشتراكي وهما يناهضان الانفصال ويحظيان بتأييد شعبي أما تنظيم هيري باتاسونا ومعناه (الباسكيون معنا) فهو الحزب المتطرف الذي يطالب بالاستقلال عن أسبانيا ووسيلته في ذلك أشاعة الفوضى والاعتداءات الارهابية والهدف من ذلك هو أحراج الحكومة المركزية في مدريد واجبارها على قبول استقلال أقليم الباسك عن أسبانيا.[5]

(5) الشرق الاوسط 19 شهر رمضان 1439 هـ ـ 02 يونيو 2018 م. رقم العدد (14431)

الحكومة الاسبانية اصرت على التعامل مع قضية اقليم الباسك وفق الدستور الذي أعطى الاقاليم أستقلالاً ماليا وأمنيا باستثناء العدل والخارجية، كما حاربت الحكومة الاسبانية التنظيمات السياسية التابعة لمنظمة أيتا فقد أصدرت المحكمة الاسبانية العليا قرار بحل حزب (أوسكال هيريتاروك) (الانفصاليون المتشددون) لمسانده الارهاب، كما سعت الحكومة الاسبانية إلى توقيع ميثاق لمكافحة الارهاب مع احزاب المعارضة يهدف إلى أحكام القبضة الامنية على كل مايحيط بمنظمة ايتا من أشخاص أو جمعيات أو احزاب وتجميد ممتلكات الشخصيات القيادية في التنظيم.

ولم تستجب الحكومة الاسبانية لأغلب مطالب المنظمة ففي عام 1997 أختطفت منظمة ايتا مستشار محلي مطالبة باطلاق سراح 460 من أعضاء المنظمة كشرط لأطلاق سراحة، الا ان الحكومة الاسبانية لم تستجب، وبقيت احداث العنف تلعب دورا في الخارطة السياسية للأقليم الباسفك وبالتالي صعود الاحزاب المعتدلة، ففي أنتخابات عام 2001 ومع الانفجار الذي طال العاصمة مدريد دفع الغضب الشعبي عن أعمال المنظمة إلى التصويت للحزب الوطني وحصل الحزب على 33 مقعد من مجموع 75 فيما لم يحصل ممثلي ايتا إلا على 7 مقاعد ولعل رفع الشعب الاسباني شعار «هذا يكفي» لمواجهة منظمة ايتا بعد الاعمال الارهابية العديدة ساهم في تحجيم فرص نجاح ممثلي أيتا.

ساهم المنهج المتشدد الذي أتبعته الحكومة الاسبانية في التعامل مع قضية اقليم الباسك بخلق قناعة للشعب الباسكي بشرعية نضالة ضد الدولة الاسبانية لا سيما مع تورط الحكومة الاسبانية في تأسيس منظمة الغال والتي نفذت أعمال الخطف والقتل ضد مجندي أيتا أو من يشتبه بصلته المباشرة بالمنظمة هذا الموقف المتشدد يضاف له أستناد منظمة أيتا إلى فكر قومي ثقافي منحها قوة روحية خاصة، كلها عوامل ساهمت في استمرار تأجيج العنف، فكلما تدخل مرحلة أطلاق النار بين

الطرفين حيز التنفيذ تنتهي بسبب تمسك أحد الاطراف بمواقفة فقد أوقفت أيتا قرار أطلاق النار في 2007 والذي أستمر منذ مارس 2006 أحتجاجا على قرار الحكومة الاسبانية لألغاء بعض اللوائح الانتخابية المحلية والتي منعت مشاركة اليسار الباسكي، كما تمكنت السلطات الاسبانية في يناير 2010 من أعتقال أربعة عناصر من المنظمة على الحدود الاسبانية – البرتغالية وهم يقودون سيارة محملة بالمتفجرات. كلها مؤشرات تدل على بقاء مخاطر تصاعد العمليات المسلحة.[6]

(6) http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180830101721966.html

إلا أن الضربات التي وجهت للمنظمة المتمثلة باعتقال العقول المدبرة فيها واتجاه أغلب السكان في الاقليم برفض العنف والعمليات المسلحة التي تقودها المنظمة عوامل خلقت حالة من العزلة لمنظمة أيتا، كما أن الانفصال اصبح غير ممكن التحقيق جغرافيا لوجود 30% من بلاد الباسك في فرنسا، وعليه ستكون فكرة الانفصال في الاقليم توجه ثقافي أكثر من كونها مطالب سياسية لاسيما مع صعود الاحزاب المعتدلة والتي تسعى إلى الحفاظ على الموروث الثقافي للاقليم ضمن الحكم الذاتي الذي يتمتع به اقليم الباسك ولا تسعى إلى تحقيق فكرة الانفصال التام.

المبحث الثاني: إسكتلندا

الحديث عن اسكتلندا يرتبط بالتأكيد بالحديث عن المملكة المتحدة التي تمثل دولة ذات نظام ملكي دستوري وتعد دولة إتحادية بموجب قرار سنة 1800 وتتكون من أربع أقاليم وهي: إنجلترا وأيرلندا الشمالية واسكتلندا وويلز يحكمها نظام برلماني وتتمركز الحكومة في العاصمة لندن، لكن هنالك حكومات محلية في كل من بلفاست عاصمة آيرلندا الشمالية وكارديف عاصمة ويلز وادنبره عاصمةاسكتلندا أي أنها أقاليم تتمتع بحكم ذاتي داخلي.

اسكتلندا كانت أمة مستقلة بذاتها حتى بداية القرن الثامن عشر. وتحت ضغط ظروف عديدة راحت تنضم إلى إنجلترا، لكي تشكل ما ندعوه: ببريطانيا العظمى. وقد حافظت تلك البلاد على استقلالها على مدار القرون بشكل كلي أو جزئي على الرغم من محاولات إنجلترا ضمها إليها. ولم تنجح هذه المحاولات فعلاً إلا عام 1707، أي في بداية القرن الثامن عشر كما قلنا. أما قبل ذلك فكانت اسكتلندا بلاداً مستقلة بذاتها، ولها هويتها الثقافية واللغوية والتاريخية الخاصة بها يجمعها مع بريطانيا المذهب الديني البروتستانتي.

يعد العام 1560 عاما مهما في تبني الاصلاح الديني في اسكتلندا. عندما أدان البرلمان الاسكتلندي الفاتيكان وسلطة البابا وأعلن عدم الاعتراف بها بعد الآن. وكان بابا روما يسيطر على كل أنحاء أوروبا في ذلك الزمان على الأقل من الناحية الدينية. وبعدئذ طلب البرلمان من عدد من رجال اللاهوت ان يتم تبني العقيدة الكاثوليكية القديمة. وقد تجاوب المصلح الديني الكبير كنوكس* مع طلب البرلمان ونشر عدة كتب لاهوتية. وهي التي أسست المذهب البروتستانتي في اسكتلندا وجعله ينتشر.[7]

Chrestover harvie, Scotland and nationalizatiom, scothish society and politics 1707 to the present, rotuledge, London and new York, 2004, p8ـ28. (7)

كونكس هو مصلح ديني اسكتلندي وقائد حركة الإصلاح البروتستانتي كانت له اليد الطولى في نقل البلاد من الكاثوليكية إلى البروتستانتية.

وقد أدت كل هذه التفاعلات والصراعات الدينية والعقائديةإلى انفجار الثورة الانجليزية الأولى عام 1642 ثم الثانية عام 1688. وهاتان الثورتان هما اللتان أدتا إلى تأسيس الحداثة السياسية في انجلترا. وهكذا اصبحت بريطانيا أول ديمقراطية في العالم. وكل ذلك مرتبط بالمذهب الإصلاحي البروتستانتي وانتشار الأفكار الجديدة.

هناك عدة عوامل جعلت اسكتلندا تنضم إلى مملكة انجلترا وتشكلان معاً بريطانيا العظمى. وهذا المصطلح ظهر لأول مرة عام 1603 أي في بداية القرن السابع عشر وذلك على يد الملك جاك الأول. من هذه العوامل هو الاشتراك في المذهب ومحاربة المذهب الكاثوليكي وحاجة اسكتلندا إلى انجلترا جارتها الجنوبية من أجل التجارة ليس فقط دائماً مع مستعمراتها أيضاً. ومعلوم أن انجلترا كانت قد أصبحت دولة استعمارية.من بينها ضغط ملكة انجلترا على اسكتلندا لكي تقبل أخيراً بالتخلي عن نزعتها الاستقلالية. وهكذا كان. فقد تحققت الوحدة الانجليزية الاسكتلندية عندما قبلت أدنبرة معاهدة الوحدة عام 1707. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اسكتلندا جزءاً لا يتجزأ من بريطانيا العظمى. هذه المعاهدة لم تمثل سيطرة بريطانيا على اسكتلندا بقدر ماكانت تعد ترتيبات فيدرالية التي ضمنت الحفاظ على الثقافة الاسكتلندية وضمت للطرفين حرية التجارة.[8]

Chrestover harvie, opcit, p12 (8)

وقد قبلت اسكتلندا آنذاك أن تلغي برلمانها القومي الذي كان ينعقد في أدنبرة. وأصبحت ترسل نوابها إلى البرلمان الانجليزي في ويستمنستر. وقد استمرت الوحدة بين الشمال الاسكتلندي والجنوب الانجليزي دون مشاكل تذكر لأن كلا الطرفين التزم بتطبيق بنود المعاهدة بدقة.

يضاف إلى ذلك ان هيمنة الانجليز لم تكن مطلقة ولا استبدادية. فقد قبلوا بأن يزيد عدد نواب اسكتلندا في مجلس العموم من خمسة وأربعين إلى اثنين وسبعين بين عامي 1707 1885. وساعد على الانصهار بين كلا الشعبين التبني الكامل للغة

الانجليزية في اسكتلندا واختفاء لهجتها أو لغتها المحلية التي لم يعد يتكلمها إلا 5,1 % من عدد السكان.[9]

(9) http://www.albayan.ae /paths/ books/1135664171971 ـ 2006_01_ 02_1.879453

وبالتالي فقد حصل انسجام لغوي وثقافي بين شمال بريطانيا العظمى وجنوبها. وقد ساهمت الثورة الصناعية الانجليزية في تحسين أوضاع السكان في اسكتلندا ورفع مستوى معيشتهم.وهذا ما زاد من تقوية أواصر الوحدة بين الطرفين. فقد ابتدأ سكان اسكتلندا يقطفون من ثمار الوحدة. وأدى هذا التحسن الاقتصادي إلى زيادة عدد سكان اسكتلندا الذي كان مليوناً فقط أثناء توقيع معاهدة الوحدة فأصبح الآن أكثر من ستة ملايين.

ورغم هذه الوحدة الا أن اسكتلندا احتفظت بالعديد من السمات المميزة، بما في ذلك الكنيسة منفصلة والنظام القانوني. وأنشئ شكل من أشكال الانتقال الإداري لاسكتلندا في عام 1885 عندما تم إنشاء مكتب الاسكتلندي كوزارة حكومة المملكة المتحدة، على افتراض المسؤولية عن العديد من القضايا التي تم التعامل في انجلترا وويلز معها من قبل الحكومة البريطانية مثل الصحة والتعليم، العدل والزراعة ويرأسها وزير مجلس الوزراء في المملكة المتحدة، وزير الدولة لشؤون اسكتلندا.في عام 1979 تم عقد استفتاء على المقترحات المقدمة من الحكومة بعد ذلك إلى تأسيس الجمعية الاسكتلندية، ولكن على الرغم من أن أغلبية ضئيلة صوتت لصالح مقترحات لم تحصل على تأييد 40 في المائة من الناخبين، التي وضعت كشرط قبل أن يمكن تنفيذها.[10]

(10) http://www.gov.scot/About/ Factfile/18060/11550

في عام 1989 تم تأسيس المؤتمر الدستوري الاسكتلندي، وتتألف من ممثلين عن اسكتلندا المدنية وبعض الأحزاب السياسية، لوضع مخطط تفصيلي للنقل بما في ذلك مقترحات لانتخاب البرلمان الاسكتلندي مباشرة مع سلطات تشريعية واسعة تلقت هذه المقترحات تأييدا ساحقا في استفتاء في 11 سبتمبر عام 1997

وبعد صدور قانون اسكتلندا لعام 1998 عقد البرلمان الاسكتلندي رسميا أول جلساتة في 1 يوليو / تموز 1999 - وهو التاريخ الذي يصادف نقل الصلاحيات في الأمور المفوضة والتي كانت تمارس سابقا من قبل وزير الدولة لشؤون اسكتلندا.[11]

(11) Scottish Planning Policy, Published by the Scottish Gov_ ernment, June 2014 p7

ومع أنعقاد جلسات البرلمان الاسكتلندي. بدأت العديد من الافكار تتجه إلى المطالبة بأعلان أستقلال اسكتلندا، وبالفعل وافقت حكومتي المملكة المتحدة والحكومة الاسكتلندية على العمل معا لضمان إجراء استفتاء على استقلال

اسكتلندا الاتفاق الذي أطلق عليه أتفاق أدنبرة وقع في 15 أوكتوبر 2012 وتم الاتفاق ان يكون للاستفتاء اساس قانوني واضح وان يشرع من قبل البرلمان الاسكتلندي وبموجب المادة 30 من قانون اسكتلندا عام «1998 يسمح لأجراء الاستفتاء لسؤال عن استقلال اسكتلندا الذي سيعقد قبل نهاية عام 2014».[12]

(12) Scottish independence refer_endum, December 2014, the elec_toral commission,p29_33

على مدى 300 عام بقيت اسكتلندا جزء من التاج البريطاني، الا ان الروح الانفصالية بدأت بالتصاعد بشكل واضح على يد الحزب الوطني الاسكتلندي (Scottish National Party (SNP، وبعد جهود مستمرة وحملات عديدة قادها الحزب الوطني الاسكتلندي من أجل وضع خطوات الانفصال، نجح الحزب في أقناع بريطانيا بعقد «أتفاقية أدنبرة» ما بيـن لندن واسكتلندا التي ستفتح الطريق لبداية عهد جديد في العلاقات ما بين الطرفين ولعلها ستخلق دولة جديدة مستقلة، الاتفاق الذي وقع في قصر سانت أندرو مقر الحكومة الاسكتلندية، سيمنح البرلمان الاسكتلندي صلاحية لتنظيم الاستفتاء في 18 أيلول / سبتمبر 2014 حول رغبة سكان اسكتلندا للبقاء ضمن بريطانيا أو أعلان الانفصال عنها. واسكتلندا ترتبط منذ 1707 بالتاج البريطاني، وتحظى منذ 1997 بحكم ذاتي واسع ضمن المملكة المتحدة التي تضم بريطانيا وويلز وآيرلندا الشمالية. ويتمتع البرلمان الاسكتلندي بصلاحيات في مجالات التربية والصحة والبيئة والعدل. إلا أن المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والطاقة والضرائب والدفاع تبقى من صلاحية لندن.

يرى أعضاء الحزب الوطني الأسكتلندي الممثل برئيسه» آلكس سالموند» ان اسكتلندا تطمح إلى مزيد من تفويض السلطات اليها وأنها ستكون أفضل بدون التداخل أو التعارض من السلطات في لندن، كونها ستحكم وفق رغبات الشعب الاسكتلندي وستسثمر أموالها حسب الاولويات التي يحتاجها الشعب. وعلى مايبدو ان المحرك الاقتصادي لعب دورا كبيراً في تنامي الشعور بالانفصال فقد اشارت منظمة الامن والتعاون الأوروبية أن اسكتلندا في حال أنفصالها ستكون خامس أغنى دولة للموارد التي تتمتع بها.

الاسكتلنديون يرطرحون انفسهم بشكل مختلف عن عموم بريطانيا فهم يعتبون أنفسهم من أقدم الدول الأوروبية وهي أي اسكتلندا كانت دولة مستقلة عبر التاريخ أكثر من بقائها ضمن التاج البريطاني منذ العام 1707، تميل اسكتلندا إلى كونها يسارية التوجه، والاحزاب في خارطتها السياسية هي أحزاب ديمقراطية - أشتراكية وهي تفتخر بأنها قدمت أول برلمان في أوربا كان حزب الخضر فيه هو الحزب المهيمن.

فاسكتلندا تعد نفسها أنها الاكثر تقدما في أغلب القطاعات فعلى سبيل المثال وفي مجال البيئة فأن اسكتلندا أول من منعت التدخين في المناطق المغلقة، فالاسكتلندين يعتبرون ان بريطانيا لا تعكس تقدمهم وبالتالي فهم يسعون إلى الاتفصال عنها.

ولكن السؤال الذي يطرح هل اسكتلندا بعد الاستقلال ستعد من دول الاتحاد الأوربي أم أنها ستحتاج إلى مفاوضات جديدة للدخول تحت خيمة الاتحاد.؟

لا بد من التأكييد أن اسكتلندا هي جزء من الاتحاد الاوربي وسكانها هم مواطنين أوربيين يضاف إلى ذلك أنها تمتلك ممثلين في هيئات الاتحاد الأوربي، وبذلك فهي ليست بحاجة إلى مفاوضات جديدة للدخول إلى الاتحاد الاوربي، الا أنها بحاجة إلى الدخول إلى مظلة اليورو، فاسكتلندا لا تعارض دخولها في العملة الموحدة وهذا ما اشار اليه «لويس مكدونالد عضو حزب العمال في البرلمان الاسكتلندي اذ أوضح «أن اليور يعد النظام الأمثل والاكثر نجاحا عبر التاريخ الأوربي». كما ان الاسكتلندين يؤكدون ان الاستقلال سيسير بشكل ناجح لان اسكتلندا تملك مواردها العديدة فهي ليست كباقي الدول الأوروبية الصغيرة التي دخلت الاتحاد الأوروبي وواجهت مشاكل مادية بسب الضعف في أقتصادها.

الا ان بريطانيا ودول عديدة في أوروبا لم تعبر عن أرتياحها من هذا التوجة، فأسبانيا على سبيل المثال ترى أن أعلان استقلال اسكتلندا سيخلق حالة من عدم الاستقرار في عموم أوربا وسيمنح الالهام لاقاليم أخرى بالسير على نفس هذا النهج، وبالتأكيد فأن أسبانيا تخشى من تنامي الحركات الانفصالية في اقليم الباسك وكتالونيا.

أما بريطانيا فقد دعا رئيس وزرائها ديفيد كاميرون عند توقيع اتفاقية ادنبره دعا الشعب الاسكتلندي إلى التصويت ب «لا» للاتفاقية موضحا «بأن اسكتلندا ستكون أفضل مع بريطانيا المتحدة وبريطانيا ستكون أفضل مع اسكتلندا فالجانبين سيكونان أقوى في الاتحاد».

كما حذرت وزارة المالية في تقرير لها من الاثار الاقتصادية لأنفصال اسكتلندا اذ أشار التقرير أن أسكتنلدا المستقلة سترث قطاعا مصرفيا ضخما جدا مقارنة بحجم اقتصادها وستتجاوز الأصول المصرفية 1250% من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعلها مهددة بصدمات مالية وسيدفع الشركات للانسحاب من هناك.

وبالتأكيد فأن بريطانيا ستفقد من مواردها الكثير في حال أعلان أستقلال اسكتلندا كما أنها ستفقد قوة التصويت في الاتحاد الأوربي لانها ستتعرض إلى التقليل في حجم تمثيلها وبذلك ستكون أضعف أمام قوى كبرى مثل المانيا وفرنسا.

لكن المخاوف البريطانية والأوروبية لم تتمكن من أيقاف ماخطط له الاسكتلنديون في أعلان الانفصال، فعند وصول الحزب الوطني الاسكتلندي إلى البرلمان نجح الحزب في اقرار قانون سمح بتقليل عمر التصويت ليكون 16 سنة بدلا من 18، ولعل هذه الخطوة كانت بمثابة منح قوة أكبر للتصويت لصالح أستقلال اسكتلندا لاسيما ان التصويت سيشمل الفئات العمرية الشابة التي بطبيعتها تسعى إلى الاستقلال.

وعليه فأن اسكتلندا غير مترددة من اعلان الاستقلال فهي ترغب بعودة أمجادها كدولة مستقلة لاتفرض عليها توجهات سياسية كالذي حدث في قرار الحرب على العراق أذ وقف الحزب الوطني الاسكتلندي بالضد من مشاركة بريطانيا في هذه الحرب، كما أن قوتها الاقتصادية منحتها الدافع لأعلان هذه الاستقلال وهذا ما اكدت عليه أستطلاعات الراي العام التي جرت في اسكتلندا مؤخرا التي أوضحت أن ما يقارب 51% من السكان يقف مع أعلان الاستقلال في حين يعارض استقلال اسكتلندا مانسبته 49%. وهذا يؤشر أن اسكتلندا سائرة في أعلان أستقلالها عن التاج البريطاني في 2014.

وستعى اسكتلندا بأن يكون أعلان أستقلالها أذا ماكانت نتيجة التصويت في الاستفتاء لصالح الاستقلال ستسعى بأن يكون الاحتفال متزامنا مع الذكرى ال700 لأنتصار اسكتلندا على بريطانيا في معركة بانوكبورن عام 1314 وأعلان أنتصارها واستقلالها عن بريطانيا، وتستعد اسكتلندا لأقامة معرضا سيفتتح في 2014 يتضمن عرضاَ لفنون العصور الوسطى ويجسد المراحل التاريخية التي غيرت مسار اسكتلندا وأعلنتها دولة مستقلة.

الخاتمــة

رغم ان عمر الاتحاد بين اسكتلندا وبقية المملكة المتحدة يبلغ حوالي 300 عاما، إلا أن الاسكتلنديين ظلوا يسعون جاهدين من أجل المزيد من الحكم الذاتي منذ فترة طويلة. ويطالب الحزب الوطني الاسكتلندي بالحكم الذاتي الكامل حيث أن لديهم بالفعل برلمان خاص بهم. وفي عام 2014، وافقت لندن على تنظيم استفتاء مستقل من أجل تحديد مصير الاتحاد، حيث صوتت غالبية الاسكتلنديين

ضد الانفصال. إلا أن نتائج البريكست البريطاني عام 2016، وما تبعه من مطالبة بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، أثار النزاع مجددا بين إسكتلندا الراغبة بالبقاء في الاتحاد الأوروبي وبين بقية المناطق البريطانية الراغبة بالانفصال. وهناك توجه في الإقليم لإجراء استفتاء ثان لتحديد مصير الروابط المستقبلية.

تدير دولة الباسك الأسبانية الإيرادات الضريبية من تلقاء نفسها وتدفع مبلغا صغيرا فقط إلى مدريد. لكن إقليم الباسك الإسباني أضعف اقتصاديا من كاتالونيا. وعلى الرغم من أن القومية الباسكية ولغة الباسك قد قمعت أيضا تحت حكم ديكتاتورية فرانكو، إلا أن أقلية صغيرة من القوميين الباسكيين تنشط في أنحاء الإقليم. وقد قتلت منظمة ايتا الباسكية اكثر من 800 شخص على مدار 50 عاما لبلوغ هدف انفصالها عن مدريد. وفي عام 2011، تعهدت منظمة إيتا بالتخلي عن العنف.